

من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت. تصدر شركة «آراء» للبحوث والاستشارات مؤشراً شهرياً لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة «الأنباء» وبرعاية شركة «لكزس». ويعتبر مؤشر ثقة المستهلك المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك. مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي. وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية. وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في أول يوم أحد من كل شهر. وهو يركز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص. موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات. تم إجراء البحث بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية. وتم مراعاة أن تكون العينة ممثلة للتركيب السكاني في الكويت. ويستند تقييم المؤشر العام لثقة المستهلك إلى ست مؤشرات اعتمدها الباحثون في شركة آراء لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي. مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا. مؤشر الدخل الفردي الحالي. مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا. مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا. ومؤشر شراء المنتجات المعمرة. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الست بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ «إيجابي» أو «سلبى» أو «حيادي». يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساس كمقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت. وهي تساوي 100 نقطة. وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين. فكما تجاوزها المؤشر. يكون الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فأكثر. وكلما تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر تكون النظرة أكثر تشاؤما.



مؤشر «آراء» بالتعاون مع «الأنباء» وبرعاية «لكزس»

ثقة المستهلكين في الكويت لأدنى مستوياتها خلال عام



مؤشر الدخل الفردي لأدنى مستوياته

نكر تقرير شركة «آراء» أن مؤشرها للدخل الفردي الحالي سجل 97 نقطة بخسارة نقطتين خلال شهر وباحتلاله أحد أدنى المستويات خلال سنة، بينما توقف معدل مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا عند 105 نقاط بتراجع نقطة واحدة. وبالعودة إلى المعلومات الرسمية حول المداخيل الفردية، بما في ذلك الرواتب والأجور لكشف أسباب التراجع البسيط لمعدلات الدخل يتبين ما يلي: يبلغ المعدل الوسطي للأجر الشهري للموظف الكويتي 1780 دينارا وللوظيفة الكويتية 1274 دينارا. أما معدل الدخل للذكور العاملين في القطاع الحكومي بلغ 724 دينارا و646 للوافة العاملة في هذا القطاع.

إن مقارنة المعدلات الوسطية للدخل الشهري للمواطنين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص تشير إلى زيادة 23,9% للذكور و34,4% للإناث لصالح القطاع العام. أما مقارنة المعدلات الوسطية للدخل الشهري الحالي بمثلثاتها من السنة الماضية، تكشف ارتفاعا طفيفا للأجور.

علما أن الدينار الكويتي حافظ على قيمة الصرف القوية تجاه العملات الأخرى كما سجل معدل التضخم أدنى مستوياته السنوية، وبالتالي توفرت كل الشروط اللازمة لحماية القوة الشرائية للمداخيل. يعني ذلك أن التراجع الطفيف لمعدلات مؤشر الدخل الفردي، يعود إلى أسباب تتعلق برغبة المستهلكين بحماية وباستقرار وارتفاع مستوى الأجور.

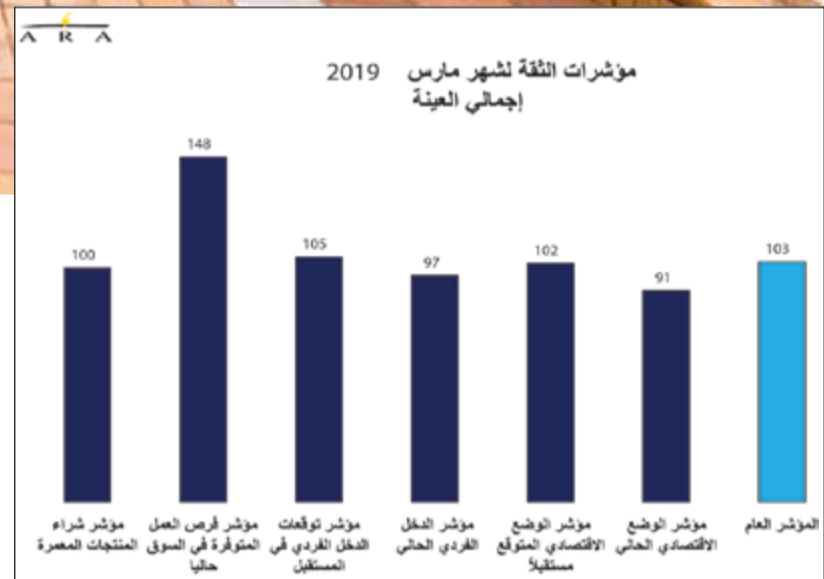
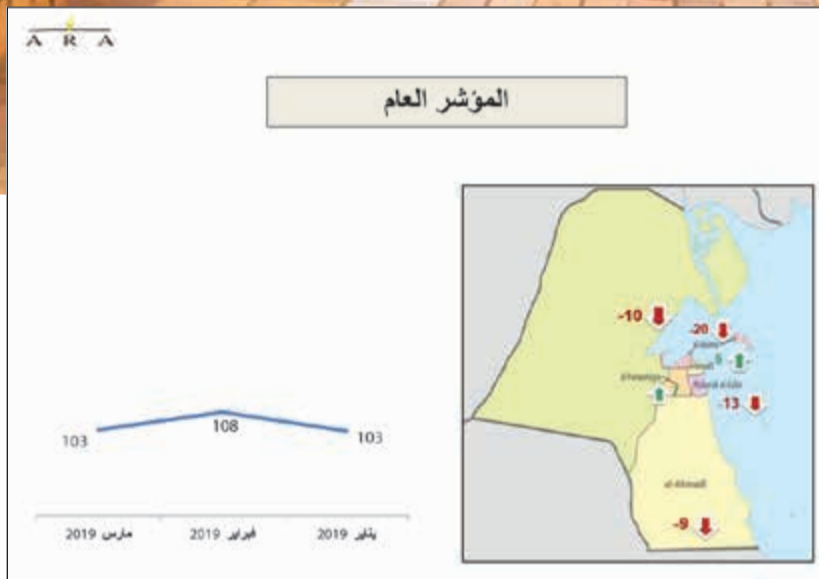
الهند أكبر دولة مصدرة للعمالة إلى الكويت

قال تقرير «آراء» إن الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية تشير إلى أن عدد سكان الكويت حوالي 4,6 ملايين نسمة، 30,3% منهم كويتيون، وعدد العمالة في الكويت في نهاية الربع الثالث من العام 2017، 2,084 مليون عامل دون احتساب العمالة المنزلية التي تساوي 689 ألفا. ليصبح مجموع العمالة الكلي 2,773 مليون عامل.

وتشكل الهند أكبر دولة مصدرة للعمالة إلى الكويت بـ 888 ألف عامل وبذلك تحتل المرتبة الأولى وما نسبته 32% من مجمل العمالة و37,8% من العمالة الوافدة. وتحتل المركز الثاني مصر بـ 484 ألف عامل وبنسبة 17% من العمالة الوافدة.

هذه المعطيات تشير إلى خصوصية سوق العمل في الكويت، فبنية السوق من حيث المهن والمؤهلات والجنسيات تتفاعل مع حاجات الاقتصاد الكويتي، وتخضع لقانون العرض والطلب، لذلك تتبدل أحيانا معدلات هذا المؤشر.

سجل مؤشر آراء للوظائف المتوفرة في السوق حاليا 148 نقطة، وانفرد بين المعدلات الأخرى بالميل التصاعدي رفعا رصيده السابق نقطتين خلال شهر. من الطبيعي في مرحلة اقتصادية ذات طابع تطوري، وفي سوق عمل يضم مئات الألوف من العمالة الوافدة أن تبرز تباينات بين مكونات البحث بحيث أضافت محافظة حوالي 36 نقطة على معدلها السابق، على صعيد المناطق، بينما تراجع معدل العاصمة 24 نقطة، كما برزت تباينات بين مختلف مكونات البحث الأخرى.

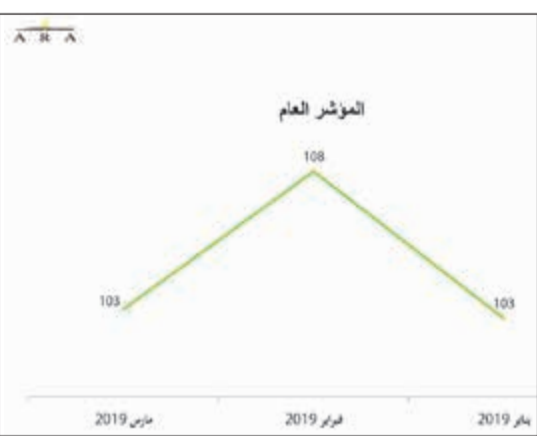
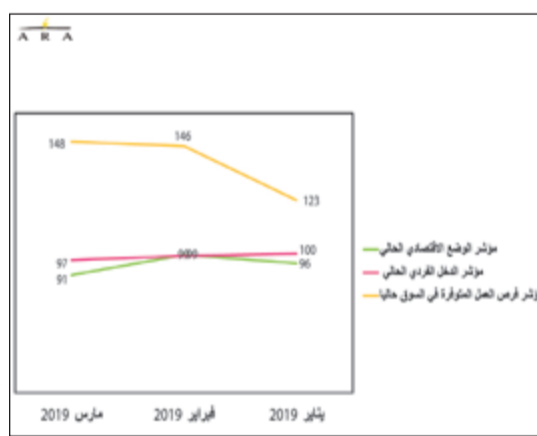


المواطنون قلقون من تباطؤ إنجاز المشاريع التنموية.. وضعف نمو الاقتصاد غير النفطي

كحد أدنى و32 نقطة كحد أقصى مقارنة بشهر فبراير، بالإضافة إلى تراجع ثقة المواطنين في الأوضاع الاقتصادية الراهنة والمتوقعة، وقد سجل معدلا لمؤشر الأوضاع الاقتصادية الراهنة والمتوقعة على التوالي.

فقد سجل مؤشر الوضع الاقتصادي الراهن 91 نقطة، والوضع الاقتصادي المتوقع 102 نقطة، بتراجع كليهما 9 نقاط خلال شهر، ويأتي ذلك بالرغم من تحقيق ارتفاع القطاع العقاري ارتفاعا طفيفا.

في سيولة التداول خلال شهر فبراير بنسبة 43,3%، تراجع نية الانفاق على قطاع الخدمات والى البدء في عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية. واللافت هنا هو تراجع معدلات ثقة العاصمة لتراجع لجميع مؤشرات شهر مارس ما بين 9 نقاط



معظم معدلات مؤشرات آراء لثقة المستهلك لشهر مارس، ويبدو أن تراجع مستوى الثقة يكمن في مجالات أخرى، لعل أبرزها ما أشارت إليه مؤسسة موديز بأن الكويت الأبطأ خليجيا في تطوير القطاعات غير النفطية.

فالمواطنون ينتظرون تسريع إنجاز المشاريع التنموية ويخشون إلى تراجع شهية المستهلكين هل هي ضائقة مالية أم تخفيض للنفقات؟! ترتفع سوى بنسبة 1% سنويا، وبالتالي فإن القدرة الشرائية حافظت على قوتها. لذا تبدو الأسباب التي أضعفت مؤشر شراء المنتجات المعمرة في مكان آخر. فالأرقام تشير إلى تراجع نية الانفاق على صعيد المناطق بنسب غير مسبوقة بحيث تراجع المعدل في محافظة الجاهة 55 نقطة وفي محافظة مبارك الكبير 40 نقطة وفي العاصمة 27 نقطة. كذلك لدى المواطنين تراجع 21 نقطة. واللافت تراجع معدل الشراء عند الإناث 27 نقطة وبين الشباب 18-35 19 نقطة. من الممكن أن المصاريف خلال عطلة فبراير والتحصيرات للشهر المبارك والمصاريف المتعلقة به، أثرت سلبا على مؤشر شراء المنتجات المعمرة.

بعض المعطيات الإيجابية الأخرى ومنها أن صندوق النقد الدولي قال إن الصندوق السيادي الكويتي الأكبر عالميا من حيث قيمة الأصول المدارة على أساس حجم الناتج المحلي. كما أعلنت مؤسسة موديز أن الاقتصاد الكويتي القوي يدعم تصنيفها الائتماني، وقد انعكست المناخات

المالية الإيجابية وارتفاع مستوى الثقة الدولية بالاقتصاد الكويتي إيجابا على قطاعات اقتصادية، مثل القطاع العقاري الذي سجل انتعاشا ملحوظا خلال فبراير، والبورصة التي حققت بعض الأرباح والارتفاع في سيولتها المالية. ولكن في اتجاه مخالف لهذه الأجواء، تراجعت

تراجع شهية المستهلكين

هل هي ضائقة مالية أم تخفيض للنفقات؟!

سجل مؤشر شراء المنتجات المعمرة معدلا بلغ 100 نقطة، متراجعا 10 نقاط خلال شهر وفاقدًا 20 نقطة من رصيده السنوي، وبذلك احتل ثالث أدنى معدل خلال 14 شهرا. هذا التراجع يطرح سؤالاً منطقياً، هل التراجع في حركة الاستهلاك ناتج من بروز ضائقة مالية بين السكان؟ أم أنه نتيجة لتخفيض حدة الانفاق؟ وبالعودة إلى أرقام ومعطيات البحث، يتبين أن أكثرية مكونات الدراسة الاجتماعية والمناطقية عبروا عن الميل لتخفيض النفقات. إن الأرقام الرسمية تظهر أن الأوضاع المالية والمداخيل الفردية والأجور مستقرة مع تحسين خجول، وأن الأسعار لم

أصدرت شركة آراء للبحوث والاستشارات التسويقية مؤشرها لثقة المستهلك في الكويت لشهر مارس 2019، حيث كشف المؤشر أنه خلافًا للمنتوق وبشكل مغاير لجملة من الإنجازات التي تحققت خلال السنة المالية 2018-2019، فإن ثقة المستهلك لشهر مارس تراجعت معظم مؤشراتها، بحيث سجل المؤشر العام، المعدل الأدنى خلال سنة، 103 نقاط بخسارة 5 نقاط خلال شهر و10 نقاط مقارنة بمارس 2018.

وبالعودة إلى المعطيات والوقائع المالية المستجدة يتبين لنا جملة من العناوين لعل أبرزها، أن موازنة السنة المالية الماضية قد تضمنت بنداً متعلقاً بالنفقات التي بلغت 21,5 مليار دينار، واستندت في حساباتها المالية على افتراضين، هما: ضمان استقرار مستوى إنتاج النفط عند 2,8 مليون برميل يوميا، وتبني سعر افتراضي للنفط عند معدل وسطي على مدار السنة 50 دولاراً للبرميل.

وعلى قاعدة هذين الافتراضين، كان من المتوقع أن تواجه الموازنة عجزاً يتجاوز 6 مليارات دينار، وبما أن معدل السعر الوسطي لبرميل النفط الكويتي سجل خلال السنة الماضية 68,5 دولاراً ما يضمن التغلب على العجز وتجاوزه لتسجيل فائض يقارب 1,4 مليار دينار.

ويعتبر تخطي العجز المفترض وتسجيل الموازنة فائضاً مالياً أساساً قويا للحركة الاقتصادية، ومناخاً للوضع المالي، فضلاً عن